

الموالة في أعمال الحج

دراسة فقهية موازنة

لفضيلة الدكتور: سامي بن فراج بن عيد الحازمي

المقدمة:

الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا إلى عباده بطوله، مانح الخير والفضل، وسائر الخطأ والزلل، أحمدته على سوابغ نعمه وواسع كرمه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له أولاً وآخرأً، وظاهراً وباطناً، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله إلى الثقلين الإنس والجن بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإنّ الحج أحد أركان الإسلام ودعائمه العظام، فرضه الله تعالى بقوله: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾^(١).

(١) سورة آل عمران، آية (٩٧).

وعن عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بُني الإسلام على خَمْسٍ، شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ، وَإِقَامَ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ»^(١).

وهو من أكثر الشعائر أعمالاً، وقد سماه النبي صلى الله عليه وسلم جهاداً، كما في حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أنها قالت: يا رَسُولَ اللَّهِ: نَرَى الْجِهَادَ أَفْضَلَ الْعَمَلِ، أَفَلَا نُجَاهِدُ، قَالَ: «لَا لَكِنَّ أَفْضَلَ الْجِهَادِ حَجٌّ مَبْرُورٌ»^(٢).

ومع كثرة أعماله فهي متنوعة أيضاً، ففيه الإحرام والتلبية والطواف والسعي والمبيت ورمي الجمرات والحلق أو التقصير وذبح الهدي، وغير ذلك.

وهذه الأعمال الكثيرة والمتنوعة في الحج، تعترئها أحكام، ومن تلك الأحكام الموالاة، سواء أكانت الموالاة في نفس العمل

(١) أخرجه البخاري في كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابِ الْإِيمَانِ وَقَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، صحيح البخاري (١٢/١) [٨]، ومسلم في كِتَابِ الْإِيمَانِ، بَابِ بَيَانِ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ وَدَعَائِمِهِ الْعِظَامِ، صحيح مسلم (٤٥/١) [١٦].

(٢) أخرجه البخاري في كِتَابِ الْحَجِّ، بَابِ فَضْلِ الْحَجِّ الْمَبْرُورِ، صحيح البخاري (٥٥٣/٢)، [١٤٤٨].

الواحد، أم فيما بين العمل والعمل الآخر.
ولا ريب أن الموالة أصل في الأحكام الشرعية عامة، وتندرج في جل أبواب الفقه، وهي من الأهمية بمكان؛ إذ الإخلال بها قد يؤثر في الاعتداد بالقول أو الفعل، وهذا الأمر يخفى على كثير من المسلمين. ثم إن مسائل الموالة ليست محل اتفاق العلماء، بل فيها خلاف من حيث اشتراطها في كثير من الأقوال والأفعال، أو عدمه.
لذا فقد عقدت العزم على البحث في أحكام الموالة في أعمال الحج؛ لمعرفة أحكامها وبيان القول الراجح بدليله، وعنونت لهذا البحث بـ (الموالة في أعمال الحج، دراسة فقهية موازنة).
وقد جاء هذا البحث في مقدمة وثمانية مباحث وخاتمة:
المقدمة: وتضمنت أهمية الموضوع، والسبب الدافع للكتابة فيه، وخطة البحث.

المبحث الأول: تعريف الموالة، وبيان ضابطها. وفيه مطلبان:
المطلب الأول: تعريف الموالة في اللغة وفي الاصطلاح.
المطلب الثاني: المرجع في ضبط الموالة، والمتخلل القاطع لها.
المبحث الثاني: الموالة في التلبية. وفيه مطلبان:
المطلب الأول: الموالة بين الإحرام والتلبية.
المطلب الثاني: الموالة أثناء التلبية.
المبحث الثالث: الموالة في الصيام للمتمتع الذي لم يجد الهدي.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الموالاة في الصيام إذا صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع.

المطلب الثاني: التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا صام العشرة كلها عند رجوعه.

المبحث الرابع: الموالاة بين أشواط الطواف. وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حكم الموالاة بين أشواط الطواف.

المطلب الثاني: إذا أقيمت الصلاة المكتوبة أثناء الطواف.

المطلب الثالث: إذا حضرت جنازة أثناء الطواف.

المطلب الرابع: ترك الموالاة لعذر.

المطلب الخامس: البناء على أشواط الطواف.

المبحث الخامس: الموالاة بين الطواف والركعتين.

المبحث السادس: الموالاة بين الطواف والسعي.

المبحث السابع: الموالاة بين أشواط السعي.

المبحث الثامن: الموالاة في رمي الجمرات. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الموالاة بين الرمي بالحصي.

المطلب الثاني: الموالاة بين رمي الجمرات.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

منهج البحث:

اتبعت في هذا البحث قواعد البحث العلمي ومناهجه،
ويتلخص ذلك فيما يلي:

١- حرصت على استقصاء أقوال أئمة المذاهب الأربعة،
وأدلتهم، مستقاة من مراجعهم الرئيسة.

٢- ذكرت الاستدلال من كل دليل، مع بيان وجه الدلالة، وما
نوقش به وما يجاب، ما وجدت ذلك.

٣- ترجيح أحد الأقوال؛ بناءً على ما ظهر لي من قوة الأدلة.

٤- عزو الآيات القرآنية إلى السور، مع ذكر أرقامها.

٥- عزو الأحاديث النبوية، والآثار الواردة، فما كان منها في
الصحيحين أو أحدهما، فإني أكتفي بعزوه إليهما، وما لم
يكن في أي منهما، فإني أعزوه إلى كتب الأحاديث والآثار،
ثم أبين الحكم عليها من كلام أهل العلم.

٦- ترجمت للأعلام غير المشاهير، وأحلت على أهم مصادر
تراجهمهم.

٧- شرحت الغريب والمصطلحات.

أسأل الله جل شأنه أن يرزقنا العلم النافع والعمل الصالح، وأن
يهدينا سواء السبيل، إنه نعم المولى ونعم النصير، وصلى الله وسلّم
على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

المبحث الأول:

تعريف الموالاة، وبيان ضابطها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف الموالاة في اللغة وفي الاصطلاح.

المطلب الثاني: المرجع في ضبط الموالاة، والمتخلل القاطع لها.

المطلب الأول: تعريف الموالاة في اللغة وفي الاصطلاح.

أولاً: تعريف الموالاة في اللغة.

الموالاة: مصدر والى يوالي موالاةً وولاءً، وهي في الأصل تأتي

بمعنى المقاربة، وضدها المباعدة^(١).

قال ابن فارس^(٢): «الواو واللام والياء أصلٌ صحيح يدل على

قرب. من ذلك الولي: القرب. يقال: تباعد بعد وَلِي، أي: قُرب.

وجلس مما يليني، أي: يقاربني»^(٣).

(١) القاموس المحيط ١/١٧٣٢، لسان العرب ١٥/٤١١، تاج العروس ٤٠/٢٤١، أنيس

الفقهاء ١/١٤٨.

(٢) هو الإمام العلامة اللغوي المحدث أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب

أبو الحسين القزويني، ولد سنة ٣٢٩هـ، من مؤلفاته: المجمل، حلية الفقهاء، توفي

سنة ٣٩٥هـ. (سير أعلام النبلاء ١٧/١٠٣، الوافي بالوفيات ٧/١٨١، بغية الوعاة

١/٣٥٢).

(٣) مقاييس اللغة ٦/١٤١.

الموالة في أعمال الحج ... د. سامي بن فراج الحازمي

وتطلق الموالة أيضاً ويراد بها المتابعة، يقال: والى بين الأمر موالة وولاء: تابع، و توالى الشيء: تتابع، وافعل هذه الأشياء على الولاء: أي متابعة، و توالى عليه شهران أي: تتابع^(١). وبذا يُعلم أن الموالة تطلق على معنيين، هما المقاربة، والمتابعة.

ثانياً: تعريف الموالة في الاصطلاح.

ذكر بعض الفقهاء تعريفاً عاماً للموالة، والبعض الآخر ذكر تعريفاً خاصاً يتناسب مع موضوعه، مثل تعريف الموالة في الوضوء أو الصيام.

وسأكتفي بذكر التعريف العام للموالة؛ طلباً للاختصار.

١ - متابعة فعل بفعل^(٢).

٢ - أن يحصل شيئان فأكثر؛ حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما^(٣).

ووردت الموالة في القرآن بلفظ التتابع، كما في كفارة

(١) لسان العرب ٤١٢/١٥، مختار الصحاح ص ٣٠٦، تاج العروس ٢٤٨/٤٠، المغرب

في ترتيب المعرب ٣٧٢/٢.

(٢) الكليات (ص ٩٤١)، دستور العلماء ٣٢١/٣.

(٣) التعاريف (ص ٧٣٤).

القتل، قال تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾^(١).

المطلب الثاني: المرجع في ضبط الموالاة، والمتخلل القاطع لها.

تبين في المطلب السابق أن الموالاة هي بمعنى المقاربة والمتابعة، ولا شك أن درجات القرب متفاوتة، فليس للقرب حد معلوم، ثم هذا القرب يختلف بحسب المتخللات لما تعتبر فيه الموالاة^(٢).

ولهذا لم يذكر الفقهاء ضابطاً محدداً في هذا الأمر، وإنما ضبطوه بالعرف^(٣). وسأذكر عبارات بعض الفقهاء في هذا الشأن. قال الإمام السبكي^(٤): «قاعدة: ما تعتبر فيه الموالاة فالتخلل القاطع

(١) سورة النساء، آية: (٩٢).

(٢) الكليات (ص ٧٢٤)، الأشباه والنظائر للسبكي (١/١٢٤، ١٢٥)، الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٤٠٨-٤١٠).

(٣) العرف لغة: كل ما تعرفه النفس من الخير وتطمئن إليه، وهو ضد النكر. وهو اصطلاحاً: ما استقرت النفوس عليه بشهادة العقول، وتلقته الطبائع بالقبول. تهذيب اللغة (٢/٢٠٨)، لسان العرب (٩/٢٤٠)، التعريفات (ص ١٩٣)، الكليات (ص ٦١٧).

(٤) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف تاج الدين أبو نصر الأنصاري الخزرجي السبكي مولده بالقاهرة سنة ٧٢٧ هـ من تصانيفه :

الموالة في أعمال الحج ... د. سامي بن فراج الحازمي

لها مضر. غير أنه إنما يعرف بالعرف، وربما كان مقدار من التخلل مغتفراً في باب؛ لاتساع الأمر فيه، دون باب يضيق فيه أكثر»^(١).

وقال الإمام السيوطي^(٢): «قاعدة: ما تعتبر فيه الموالة فالتخلل القاطع لها مضر، وغالبها يُرجع فيه إلى العرف، وربما كان مقدار من التخلل مغتفراً في باب دون باب»^(٣).

وقال الإمام ابن رجب^(٤): «الفعل الواحد يُبنى بعضه على بعض

رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، طبقات الشافعية . توفي سنة ٧٧١ هـ .
طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (١٠٤/٣)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي
(٢٢١/٦).

(١) الأشباه والنظائر للسبكي (١٤٢/١).

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن الفخر الأسيوطي الشافعي، الإمام الحافظ المفسر، ولد سنة ٨٤٩ هـ، له مصنفات كثر عم نفعها، منها: الدر المنثور في التفسير بالمأثور، الجامع الكبير، الجامع الصغير. توفي سنة ٩١١ هـ. الضوء اللامع (٦٥/٤)، شذرات الذهب (٥١/٨ - ٥٥).

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي (ص ٤٠٨).

(٤) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن عبد الرحمن البغدادي ثم الدمشقي، الحنبلي، أبو الفرج، الإمام الحافظ، المحدث، ولد سنة ٧٠٦ هـ، من مصنفاته: لطائف المعارف، القواعد الفقهية. توفي سنة ٧٩٥ هـ. (الدرر الكامنة ٣٢١/٢، المنهج الأحمد ١٦٨/٥ - ١٧٠).

مع الاتصال المعتاد، ولا ينقطع بالتفرق اليسير»^(١).

المبحث الثاني:

الموالة في التلبية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الموالة بين الإحرام والتلبية.

المطلب الثاني: الموالة أثناء التلبية.

المطلب الأول: الموالة بين الإحرام والتلبية

اختلف الفقهاء في حكم الموالة بين الإحرام والتلبية على ثلاثة

أقوال:

القول الأول: أنّ الموالة بين الإحرام والتلبية سنّة، فيجوز الفصل

بين الإحرام والتلبية بوقت طويل. وهو قول الشافعية^(٢) والحنابلة^(٣).

واستدلوا لذلك: بأنّ التلبية في ذاتها سنّة، فلم يضر التأخير. فإنّ

التلبية ذكر، فلم تجب في الحج، كسائر الأذكار^(٤).

(١) القواعد لابن رجب (ص ٢٦٢).

(٢) المذهب (١/٢٠٤، ٢٠٥)، روضة الطالبين (٣/٥٨)، مغني المحتاج (١/٤٧٨).

(٣) الكافي لابن قدامة (١/٤٠٠، ٤٠١)، كشف القناع (٢/٤١٩).

(٤) المغني (٥/١٠١)، المبدع (٣/١٣٣)، كشف القناع (٢/٤١٩).

الموالة في أعمال الحج ... د. سامي بن فراج الحازمي

القول الثاني: يُشترط لانعقاد الإحرام مقارنة التلبية للنية، إلا إذا ساق الهدى، فيجوز الفصل الطويل بين النية والتلبية؛ وذلك لانعقاد الإحرام بالنية وسوق الهدى. وهو قول الحنفية^(١)، ووجهه عند الشافعية^(٢).

واستدلوا له: بالقياس على الصلاة، فإنها لا تنعقد إلا بالنية والتكبير، فكذلك الإحرام لا ينعقد إلا بالنية مع التلبية^(٣).

وقد نوقش: بأنه قياس مع الفارق؛ لأن الصلاة يجب النطق في آخرها، فوجب في أولها، بخلاف الحج^(٤).

القول الثالث: أن الموالة بين الإحرام والتلبية واجبة، فلو طال الفصل وجب الدم، أما الفصل اليسير فلا يضر. وهو قول المالكية^(٥)، ووجهه للشافعية^(٦).

واستدلوا له: بأن التلبية واجبة، فوجب عدم الفصل بينها وبين

(١) الاختيار (١٤٤/١)، الدر المختار (٤٨٣/٢)، حاشية ابن عابدين (٤٨٥/٢).

(٢) روضة الطالبين (٥٩/٣).

(٣) الاختيار (١٤٤/١)، المذهب (٢٠٥/١)، المجموع (٢٠٢/٧).

(٤) المغني (١٠١/٥).

(٥) حاشية الدسوقي (٣٩/٢)، الثمر الداني (٣٦٣/١).

(٦) المجموع (٢٠٢/٧).

الإحرام^(١).

ويمكن مناقشته: بأن التلبية في ذاتها سنة، فلم يضر التأخير. فإن التلبية ذكر، فلم تجب في الحج، كسائر الأذكار^(٢).
الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الموالاة بين الإحرام والتلبية سنة؛ لوجهة ما استدلوا به، وضعف مخالفه.
المطلب الثاني: الموالاة أثناء التلبية

تقدم في المطلب السابق أن التلبية سنة، على القول الراجح. وقد وردت صفتها في أحاديث، كحديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - أَنَّ تَلِيَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ، إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ)^(٣).

وحكم الموالاة أثناء التلبية سنة؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم فعلها، فيكره الكلام أثناء التلبية. فإذا حصل فصل بين كلمات التلبية

(١) حاشية الدسوقي (٣٩/٢).

(٢) انظر: المغني (١٠١/٥)، المبدع (١٣٣/٣)، كشف القناع (٤١٩/٢).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب التلبية، صحيح البخاري (٥٦١/٢) [١٤٧٤]، ومسلم في كتاب الحج، باب التلبية، صحيح مسلم (٨٤١/٢) [١١٨٤].

الموالة في أعمال الحج ... ————— د. سامي بن فراج الحازمي

بكلام أو سكوت ونحوهما، فإن كان الفصل يسيراً فلا يضر، أما إن طال الفصل، فإن ذلك يخل بالموالة، قياساً على الموالة بين كلمات الأذان أو الإقامة^(١).

المطلب الأول: الموالة في الصيام

إذا صام ثلاثة في الحج وسبعة إذا رجع.

قال الإمام ابن المنذر^(٢): «وأجمعوا على أن من أهل بعمره في أشهر الحج من أهل الآفاق، وقدم مكة ففرغ منها، فأقام بها، فحج من عامه، أنه متمتع، وعليه الهدي إذا وجد، وإلا فالصيام»^(٣).
وقال الإمام ابن قدامة^(٤): «لا نعلم بين أهل العلم خلافاً، في أن

(١) البحر الرائق (٣٥٠/٢)، الذخيرة (٢٣١/٣)، المجموع (٢٢١/٧)، روضة الطالبين (٧٤/٣)، مغني المحتاج (٤٨٢/١)، الإنصاف (٤٥٥/٣)، الموالة في الفقه الإسلامي لمحمد الحمود (٣٧٣).

(٢) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري محدث فقيه مجتهد، عدّه الشيرازي في الشافعية، ولد سنة ٢٤٢ هـ. من مؤلفاته: الأوسط، المبسوط. توفي سنة ٣١٨ هـ. (سير أعلام النبلاء ١٤/٤٩٠ - ٤٩٤، طبقات الشافعية لابن قاضي شهاب ٩٨/١).

(٣) الإجماع لابن المنذر (ص ٥٣).

(٤) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي ثم الدمشقي موفق الدين، ولد سنة ٥٤١ هـ، من محققي مذهب الحنابلة. من مؤلفاته: المقنع، الكافي.

التمتع إذا لم يجد الهدي، يتنقل إلى صيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَنَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(١) «(٢)».

فإذا أراد المتمتع الذي لم يجد الهدي صيام الثلاثة الأيام التي في الحج، والسبعة إذا رجع، فإنه لا يجب عليه التابع في صيامها، بل يجوز له تفريقها، وهذا باتفاق جمهور الفقهاء^(٣).
قال ابن قدامة: «ولا نعلم فيه مخالفاً»^(٤).

واستدلوا له بما يلي:

١- أن الأمر به ورد مطلقاً في القرآن، وذلك لا يقتضي جمعاً ولا تفريقاً^(٥).

توفي سنة ٦٢٠ هـ . (سير أعلام النبلاء ١٦٥/٢٢ - ١٧٣ ، المنهج الأحمد ١٤٨/٤ - ١٦٥).

(١) سورة البقرة، آية: (١٩٦).

(٢) المغني (٢٤٣/٣).

(٣) المبسوط ٨٢/٣، بدائع الصنائع ٧٦/٢، الذخيرة ٣٥٣/٣، مغني المحتاج ٥١٧/١ ، نهاية المحتاج ٣٢٨/٣ ، المغني ٣٦٣/٥ ، المبدع ١٧٧/٣ .

(٤) المغني ٣٦٣/٥ .

(٥) المبسوط ٨٢/٣، بدائع الصنائع ٧٦/٢، المغني ٣٦٣/٥ ، المبدع ١٧٧/٣ .

٢- قياساً على قضاء رمضان^(١).

٣- عدم الدليل على وجوب التتابع^(٢).

وقد أوجب التتابع في الصيام بعض المالكية^(٣)، وهو وجه للشافعية^(٤)، قياساً على وجوب التتابع في كفارة اليمين^(٥)، وبناءً على ما روي في قراءة أبي بن كعب: ﴿فصيام ثلاثة أيام متتابعة في الحج﴾^(٦). ونوقش: بأن القياس غير صحيح، وما روي في هذه القراءة شاذ غير مشهور، والزيادة على النص بمثله لا تثبت^(٧).

هذا وقد استحَب بعض الفقهاء التتابع في الصيام؛ لأنَّ فيه مبادرة لقضاء الواجب، وخروجاً من خلاف من أوجبه^(٨).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو قول الجمهور القائل بعدم وجوب

(١) الكافي لابن قدامة ٣٩٨/١، المبدع ١٧٧/٣ .

(٢) أضواء البيان للشنقيطي ١٥٨/٥ .

(٣) الذخيرة ٣٥٣/٣ .

(٤) الحاوي الكبير ٥٧/٤، مغني المحتاج ٥١٧/١ .

(٥) الحاوي الكبير ٥٧/٤ .

(٦) المبسوط ٨٢/٣ .

(٧) المصدر السابق .

(٨) الحاوي الكبير ٥٧/٤، مغني المحتاج ٥١٧/١، نهاية المحتاج ٣٢٨/٣ .

متابعة الصوم؛ لقوة ما استدلوا به، وضعف مخالفه.

المطلب الثاني: التفريق بين الثلاثة

والسبعة إذا صام العشرة كلها عند رجوعه

إذا لم يصم المتمتع الذي لم يجد الهدي ثلاثة أيام في الحج، فإنه يصومها بعد ذلك، وبهذا قال المالكية والشافعية والحنابلة^(١).

أما عند الحنفية، إن لم يصم الثلاثة في وقتها - وهو يوم قبل التروية، ويوم التروية، ويوم عرفة - يسقط عنه الصوم، ويعود إلى الهدي^(٢).

فإذا صام عشرة أيام عند رجوعه، فهل يلزمه التفريق بين الثلاثة والسبعة، أو يجوز له وصلها؟

اختلف في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: لا يلزمه التفريق، بل يجوز له وصلها. وهو قول المالكية، ووجه للشافعية، وقول الحنابلة^(٣).

(١) حاشية الدسوقي ٨٤/٢، ٨٥، المهذب ٢٠٢/١، الحاوي الكبير ٥٧/٤، المغني ٣٦٣/٥، المبدع ١٧٧/٣.

(٢) بدائع الصنائع ١٧٣/٢.

(٣) حاشية الدسوقي ٨٤/٢، ٨٥، المهذب ٢٠٢/١، الحاوي الكبير ٥٧/٤، المغني ٣٦٣/٥، المبدع ١٧٧/٣.

واستدلوا له بما يلي:

١ - أنه صوم واجب، في زمن يصح الصوم فيه، فلم يجب التفريق، كسائر الصوم^(١).

٢ - أن التفريق وجب بحكم الوقت، وقد فات فسقط، كالتفريق بين الصلوات^(٢).

القول الثاني: يلزمه التفريق بين الثلاثة والسبعة، وهو مذهب الشافعية^(٣).

عللوه: بأن ترتيب أحدهما على الآخر، لا يتعلق بوقت، فلم يسقط بالفوات، كترتيب أفعال الصلاة^(٤).

وقد نوقش: بعدم التسليم؛ فإنه إذا صام أيام منى، وأتبعها السبعة، فما حصل تفريق^(٥).

الترجيح:

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأنه لا يلزمه

(١) المغني ٣٦٣/٥، المبدع ١٧٧/٣.

(٢) المذهب ٢٠٢/١، المغني ٣٦٣/٥، المبدع ١٧٧/٣.

(٣) المذهب ٢٠٢/١، الحاوي الكبير ٥٧/٤.

(٤) المذهب ٢٠٢/١.

(٥) المغني ٣٦٣/٥، المبدع ١٧٧/٣.

التفريق؛ وذلك لوجاهة ما استدلوا به، ومناقشة دليل القول الثاني

المبحث الرابع: الموالاة بين أشواط الطواف

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حكم الموالاة بين أشواط الطواف.

المطلب الثاني: إذا أقيمت الصلاة المكتوبة أثناء الطواف.

المطلب الثالث: إذا حضرت جنازة أثناء الطواف.

المطلب الرابع: ترك الموالاة لعذر.

المطلب الخامس: البناء على أشواط الطواف.

المطلب الأول: حكم الموالاة بين أشواط الطواف.

اختلف الفقهاء في حكم الموالاة بين أشواط الطواف على قولين:

القول الأول: أنّ الموالاة بين أشواط الطواف شرط لصحته، فإذا

حصل فصلٌ طويلٌ أثناء الطواف، لزم استئنافه، بخلاف الفصل

اليسير فيُعفى عنه. وهو قول المالكية، والقول القديم للشافعي،

وقول الحنابلة^(١).

واستدلوا له بما يلي:

١ - أنّ النبي صلى الله عليه وسلم والى بين طوافه، وقد ثبت أنه قال:

(١) التفريع لابن الجلاب ١/٣٣٧، الذخيرة ٣/٢٣٩، الحاوي الكبير ٤/١٤٨، روضة

الطالبين ٣/٨٣، المغني ٥/٢٤٨، الإنصاف ٤/١٧.

الموالة في أعمال الحج ... د. سامي بن فراج الحازمي

«لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»^(١)، وهذا أمر، فدل على وجوب الموالة في الطواف^(٢).

٢- أنّ الطواف عبادة من شرط صحتها الطهارة، فوجب أن يكون من شرط صحتها الموالة، كالصلاة^(٣).

ويمكن مناقشته: بأن اشتراط الطهارة للطواف محل خلاف^(٤)، فلم يصح قياس الطواف على الصلاة في اشتراط الموالة^(٥).

القول الثاني: أنّ الموالة بين أشواط الطواف سنة، فلو طال الفصل أثناء الطواف جاز البناء على ما مضى، وهو قول الحنفية، والقول الجديد للإمام الشافعي، ورواية عن الإمام أحمد^(٦).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الحج، باب استِحْبَابِ رَمْيِ جَمْرَةِ الْعُقْبَةِ يَوْمَ النَّحْرِ رَاكِباً، وَبَيَانَ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»، صحيح مسلم ٩٤٣/٢ [١٢٩٦].

(٢) المغني ٢٤٨/٥، المبدع ٢٢٢/٣، شرح الزركشي ٥٢٤/١.

(٣) مواهب الجليل ٧٧/٣، الفواكه الدواني ٣٦٠/١، الحاوي الكبير ١٤٨/٤، المبدع ٢٢٢/٣.

(٤) انظر: المغني ٢٢٢/٥، ٢٢٣.

(٥) الموالة في الفقه الإسلامي (ص ٣٧٤).

(٦) بدائع الصنائع ١٣٠/٢، فتح القدير لابن الهمام ٤٩٤/٢، الحاوي الكبير ١٤٨/٤، روضة الطالبين ٨٤/٣، الفروع ٥٠٢/٣، الإنصاف ١٧/٤.

واستدلوا له بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾^(١).

وجه الدلالة: أن الله أمر بالطواف مطلقاً عن شرط الموالاة^(٢).

ويمكن مناقشته: بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد بين كيفية الطواف بفعله، فإنه كان يوالي بين طوافه، وثبت أنه قال: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»^{(٣)(٤)}.

٢ - روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من الطواف ودخل السقاية، فاستسقى فسقى، فشرب، ثم عاد وبني على طوافه^(٥).

(١) سورة الحج ، آية: (٢٩).

(٢) بدائع الصنائع ١٣٠/٢.

(٣) تقدم تخريجه (ص ٣١٥).

(٥) الموالاة في الفقه الإسلامي (ص ٣٧٥).

(٥) هكذا ساقه الإمام الكاساني في بدائع الصنائع ٧٣/٣.

وعند ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٢٤/٣ [١٤٦٢٩]، عن أبي مسعود: (أن النبي صلى الله عليه وسلم استسقى وهو يطوف بالبيت، فأتي بذنوب من نبيذ السقاية فشرب).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: (أن النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء في الطَّوَّافِ). أخرجه الحاكم في المستدرک ٦٣١/١ [١٦٨٩]، وقال: «هذا حديث غريب صحيح، ولم يخرجاه بهذا اللفظ»، والبيهقي في السنن الكبرى ٥٨/٥ [٩٠٧٩]، وقال: «هذا غريب بهذا اللفظ»، وفي معرفة السنن والآثار ٧٠/٤، وابن

ويمكن مناقشته: بأنّ الحديث مختلف في ثبوته، وعلى التسليم بثبوته، فهو فصلٌ يسير، وهذا لا يؤثر، والنزاع في الفصل الطويل.

٣- أنّ الحسن غشي عليه، فحُمِل إلى أهله، فلما أفاق أتم طوافه^(١).

ويمكن مناقشته: بأنه فعل تابعي، وهو ليس بحجة^(٢).

٤- أنّ الطواف عبادة تصح مع التفريق اليسير، فوجب أن تصح مع التفريق الكثير، كسائر أفعال الحج^(٣).

ويمكن مناقشته: بأنّ التفريق اليسير في الطواف، إنّما عفي عنه؛ لمشقة التحرز منه، بخلاف التفريق الكثير، فلا يُعفى عنه^(٤).

حبان في صحيحه ١٤٤/٩ ، ١٤٥ [٣٨٣٧]، وابن خزيمة في صحيحه ٢٢٦/٤ [٢٧٥٠].

قال ابن التركماني في الجوهر النقي: «لا يلزم من قول البيهقي: غريب، عدم ثبوته».

(١) المغني ١٩٨/٣ ، المبدع ٢٢٣/٣ ، شرح الزركشي ٥٢٤/١.

(٢) انظر: أصول السرخسي ١١٤/٢ ، كشف الأسرار لعلاء الدين البخاري ٣٢٦/٣ ،

المستصفى للغزالي ص ١٠٥ ، البحر المحيط للزركشي ٥٤٩/٣ ، التقرير والتحبير

لابن أمير الحاج ٤١٦/٢ .

(٣) الحاوي الكبير ١٤٨/٤ .

(٤) الموالة في الفقه الإسلامي (ص ٣٧٥).

الترجيح:

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الموالاة بين أشواط الطواف شرط؛ وذلك لقوة الأدلة، وضعف أدلة القول المخالف، بما حصل من مناقشة.

المطلب الثاني: إذا أقيمت الصلاة المكتوبة أثناء الطواف.
إذا أقيمت الصلاة المكتوبة أثناء الطواف، فإنه يصلي مع الجماعة، ثم يبني على طوافه^(١).

قال الإمام ابن المنذر: «وأجمعوا فيمن طاف بعض سبعة، ثم قطع عليه بالصلاة المكتوبة، أنه يبتني من حيث قطع عليه إذا فرغ من صلاته، وانفرد الحسن البصري فقال: يستأنف»^(٢).
واستدل لذلك بما يلي:

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «إذا أُقيمت الصلاة، فلا صلاة إلا المكتوبة»^(٣).

(١) بدائع الصنائع ٧٢/٣، ٧٣، فتح القدير ٤٩٤/٢، الذخيرة ٢٣٩/٣، مواهب الجليل ٧٥/٣، المهذب ٢٢٣/١، المجموع ٥٢/٨، ٥٣، المغني ٢٤٧/٥، الإنصاف ١٧/٤.

(٢) الإجماع (ص ٥٢).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب كراهة الشروع في نافلة بعد شروع المؤذن. (صحيح مسلم ٤٩٣/١ [٧١٠]).

وجه الدلالة: أن الطواف صلاة، فيدخل تحت عموم الحديث^(١).

٢- أن الصلاة فعل مشروع في أثناء الطواف، فلم يقطعه، كاليسير^(٢).

المطلب الثالث: إذا حضرت جنازة أثناء الطواف.

اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: أنه يصلي على الجنازة، ثم يني على طوافه. وهو قول الحنفية، وقول عند المالكية، وقول الشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤).

واستدلوا له بما يلي:

١- أن الصلاة على الجنازة تفوت بالتشاغل عنها^(٥)، وهي أولى من

(١) مواهب الجليل ٧٧/٣، المغني ٢٤٧/٥، المبدع ٢٢٢/٣.

(٢) المغني ٢٤٧/٥، المبدع ٢٢٢/٣، شرح الزركشي ٥٢٤/١.

(٣) يرى الشافعية أنه إذا كان الطواف فرضاً، كره قطعه لصلاة الجنازة؛ لأن الطواف فرض عين، ولا يقطع لنفل، ولا لفرض كفاية. (المجموع ٥٢/٨، روضة الطالبين ٨٣/٣، حاشية الرملي ١٨٢/٤).

(٤) بدائع الصنائع ٧٢/٣، فتح القدير ٤٩٤/٢، الذخيرة ٢٣٩/٣، مواهب الجليل ٧٣/٣، المجموع ٥٢/٨، نهاية المحتاج ٢٨٩/٣، المغني ٢٤٧/٥، الإنصاف ١٧/٤.

(٥) مواهب الجليل ٧٣/٣، المغني ٢٤٧/٥، المبدع ٢٢٢/٣.

قطعه لها بالمكتوبة؛ لعدم فواتها به^(١).

٢- أن صلاة الجنازة فعل مشروع، فلم يقطع الطواف كاليسير^(٢).
القول الثاني: أنه لا يصلي على الجنازة أثناء الطواف، فإن فعل
انقطعت الموالاة، ولزمه استئناف الطواف. وهو القول المشهور عند
المالكية^(٣).

واستدلوا له بما يلي:

١- أن صلاة الجنازة عبادة أخرى غير ما هو فيه، فأبطلت
الطواف^(٤).

٢- أنه قطع الطواف لفعل لم يتعين عليه وجوبه^(٥).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأنه يصلي على
الجنازة، ثم يبني على طوافه؛ وذلك لوجاهة ما استدلوا به، ثم إن
الفصل لصلاة الجنازة يسير، وليس بطويل.

(١) المبدع ٢٢٢/٣.

(٢) المغني ٢٤٧/٥، المبدع ٢٢٢/٣، شرح الزركشي ٥٢٤/١.

(٣) الذخيرة ٢٣٩/٣، مواهب الجليل ٧٣/٣.

(٤) المصدران السابقان.

(٥) مواهب الجليل ٧٣/٣.

المطلب الرابع: ترك الموالة لعذر.

إذا ترك موالة الطواف لعذر، من نسيان، بأن ترك شوطاً من الطواف، يحسب أنه قد أتمه، أو أعيى في الطواف فاستراح وقتاً طويلاً، أو غير ذلك من الأعذار التي تشغله. فقد اختلف الفقهاء في ذلك على قولين:

القول الأول: يجوز له البناء على طوافه، وهو قول الشافعية، ورواية عن الإمام أحمد، وإليه ذهب المالكية باستثناء النسيان فيلزمه الاستئناف^(١).

واستدلوا له بما يلي:

١- أنه قطع الطواف لعذر، فجاز البناء عليه، قياساً على ما لو قطع الطواف لصلاة^(٢).

٢- أن الحسن غشي عليه، فحمل إلى أهله، فلما أفاق أتمه^(٣).

٣- قياساً على إذا ما قطعه للوضوء^(٤).

(١) الذخيرة ٢٣٩/٣، مواهب الجليل ٧٦/٣، المهذب ٢٢٣/١، نهاية المحتاج

٢٨٩/٣، المغني ٢٤٨/٥، الإنصاف ١٧/٤.

(٢) المغني ٢٤٨/٥.

(٣) المغني ١٩٨/٣، المبدع ٢٢٣/٣، شرح الزركشي ٥٢٤/١.

(٤) روضة الطالبين ٨٤/٣، مغني المحتاج ٤٩٢/١.

وقد علل المالكية لاستثناء النسيان بالقياس على الصلاة، فإنه يلزم استئنافها إذا نسي ركعة، وتذكر بعد طول فصل^(١). ويمكن مناقشته: بأنه قياس مع الفارق؛ لأنّ الطواف يفارق الصلاة في أمور كثيرة، كجواز الكلام والشرب^(٢). القول الثاني: يلزمه استئناف الطواف، وهو المذهب عند الحنابلة^(٣). واستدلوا له: بأنه قد ثبت الدليل على اشتراط الموالاة في الطواف، دون تفريق بين المعذور وغيره^(٤). ويمكن مناقشته: بأنّ قطع الطواف لعذر معفو عنه ولو طال الفصل، قياساً على قطع الطواف للفريضة^(٥). الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول، فإذا طرأ عذر أثناء الطواف، جاز قطعه، فإذا زال العذر، ولو بعد وقت طويل، فإنه يبنى على طوافه، وذلك لوجهة ما استدلوا به، وضعف مخالفه.

(١) الذخيرة ٢٣٩/٣، الثمر الداني شرح رسالة القيرواني ٣٦٧/١.

(٢) انظر: بدائع الصنائع ٧٢/٣، المجموع ٥٠/٨، المغني ٢٢٤/٥.

(٣) المغني ٢٤٨/٥، الإنصاف ١٧/٤.

(٤) الكافي لابن قدامة ٤٣٤/١، الإنصاف ١٧/٤.

(٥) الموالاة في الفقه الإسلامي (ص ٣٧٨).

المطلب الخامس: البناء على أشواط الطواف.

متى جاز البناء على الطواف - وفق ما تقدم بيانه في المطالب السابقة - فقد اختلف الفقهاء فيما إذا خرج من الطواف أثناء الشوط، ثم أراد البناء، هل يلزمه ابتداء ذلك الشوط من الحجر الأسود، أو يجوز له أن يواصل من مكان خروجه؟

للفقهاء في هذه المسألة قولان:

القول الأول: يجوز له البناء من مكان خروجه، وهو قول الحنفية، والمالكية، والوجه الصحيح عند الشافعية^(١).

واستدلوا له: بأنه لما استوى حكم التفريق اليسير في الطوفة الواحدة والأطواف، وجب أن يستوي حكم التفريق الكثير في الطوفة الواحدة والأطواف^(٢).

القول الثاني: يلزمه ابتداء ذلك الشوط من الحجر الأسود؛ لأن لكل طوفة حكم نفسها، وليس كذلك الطوفة الواحدة، فجاز البناء على أعدادها، ولم يجز البناء على أبعاض آحادها^(٣).

(١) فتح القدير لابن الهمام ٤٩٤/٢ ، حاشية ابن عابدين ١٦٨/٢ ، الذخيرة ٢٣٩/٣ ، الشرح الكبير للدردير ٣٢/٢ ، الحاوي الكبير ١٤٨/٤ ، المجموع ٤٩/٨ ، المغني ٢٤٨/٥ ، الإنصاف ١٧/٤ ، المبدع ٢٢٣/٣ .

(٢) الحاوي الكبير ١٤٨/٤ ، المجموع ٥١/٨ .

(٣) المغني ٢٤٨/٥ ، الإنصاف ١٧/٤ ، المبدع ٢٢٣/٣ .

ويمكن مناقشته: بأنّ هذا التمييز يحتاج إلى دليل^(١).

الترجيح:

الراجع - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأنه يجوز له البناء من مكان خروجه؛ وذلك لقوة دليله، وضعف دليل القول الثاني.

المبحث الخامس: الموالاة بين الطواف والركعتين.

يشرع لمن طاف بالبيت أن يصلي بعد فراغه ركعتين، وجمهور الفقهاء يقولون بسنيتها، ومنهم من أوجبها^(٢).

قال الإمام ابن المنذر: «وأجمعوا على أنّ من طاف سبعاً وصلى ركعتين أنّه مصيب»^(٣).

واختلف الفقهاء في حكم الموالاة بين الطواف والركعتين، على قولين:

القول الأول: أنّ الموالاة سنّة، فلو فصل بين الطواف وركعتيه بوقت طويل، جاز، وهو قول الحنفية، والشافعية، والحنابلة^(٤).

(١) الموالاة في الفقه الإسلامي (ص ٣٧٩).

(٢) المبسوط ١٢/٤، مواهب الجليل ١١١/٣، المجموع ٥٤/٨، المغني ٢٣٢/٥.

(٣) الإجماع (ص ٥٢).

(٤) المبسوط ٤٧/٤، بدائع الصنائع ١٤٨/٢، الحاوي الكبير ١٥٤/٤، المجموع

٥٣/٨، المغني ٢٣٢/٥، ٢٣٣، الفروع ٣٧٢/٣.

واستدلوا له بما يلي:

١- (أنّ عمر بن الخطاب رضي الله عنه طَافَ بِالْبَيْتِ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ، فَلَمَّا قَضَى طَوَافَهُ، نَظَرَ فَلَمْ يَرَ الشَّمْسَ طَلَعَتْ، فَكَرِبَ حَتَّى أَنَاخَ بِذِي طَوًى^(١)، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ^(٢)).

٢- عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ - وَهُوَ بِمَكَّةَ، وَأَرَادَ الْخُرُوجَ وَلَمْ تَكُنْ أُمُّ سَلَمَةَ طَافَتْ بِالْبَيْتِ وَأَرَادَتْ الْخُرُوجَ - فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أُقِيمَتْ صَلَاةُ الصُّبْحِ، فَطُوفِي عَلَى بَعِيرِكَ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ، فَلَمْ تُصَلِّ حَتَّى خَرَجْتُ»^(٣).

القول الثاني: تشترط الموالة بين الطواف والركعتين، فلو فصل

(١) طوى: واد في مكة. (معجم البلدان للحموي ٤/٤٥). وأصبح الآن داخل مكة تجاوز البنيان مسافات، ولا يزال معروفاً في محلة (جرول)، ولم يبق من معالمه التي يعرف بها شيء غير البئر. (معجم الأمكنة الوارد ذكرها في صحيح البخاري، سعد بن جندل (ص ٢٤٩ - ٢٥١)).

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ١/٣٦٨ [٨٢٠]، وعبد الرزاق في المصنف ٥/٦٣ [٩٠٠٨]، والبيهقي في السنن الكبرى ٢/٤٦٣، وفي معرفة السنن والآثار ٤/٧٨. وصححه النووي في المجموع ٨/٥٦.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد. (صحيح البخاري ٢/٥٧٨ [١٥٤٦]).

بينهما بوقت طويل، لزمه دم إذا كان الطواف واجباً، وهو قول المالكية^(١).

ولم أجد لهم دليلاً على هذا الاشتراط، ولعلهم يستدلون بأن النبي صلى الله عليه وسلم والى بين الطواف والركعتين، وقد أمر بالاعتداء به فقال: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»^(٢).

ويمكن مناقشته: بأن موالة النبي صلى الله عليه وسلم بين الطواف والركعتين ليس على سبيل الوجوب، ولكن على سبيل الاستحباب، بقرينة أدلة الأول.
الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الموالة بين الطواف والركعتين سنة؛ لما فيه من العمل بجميع الأدلة.
المبحث السادس: الموالة بين الطواف والسعي.
اختلف الفقهاء في حكم الموالة بين الطواف والسعي على قولين:

القول الأول: أن الموالة بينهما سنة، فلا يضر الفصل بزمان طويل، وهو قول الحنفية، وقول عند المالكية، والمذهب عند الشافعية،

(١) المدونة الكبرى ٤٠٧/٢، الفواكه الدواني ٣٥٩/١، التاج والإكليل ١١٠/٣.

(٢) تقدم تخريجه (ص ٣١٥).

الموالة في أعمال الحج ... د. سامي بن فراج الحازمي

وقول الحنابلة^(١).

واستدلوا له بما يلي:

١- أن كل واحد من الطواف والسعي ركن، والموالة بين أركان الحج لا تجب، كالوقوف بعرفة وطواف الإفاضة^(٢).

٢- أن الموالة إذا لم تجب في السعي نفسه، ففيما بينه وبين الطواف أولى^(٣).

القول الثاني: أن الموالة بين الطواف والسعي شرط، فلو فرق بينهما كثيراً لزم إعادة الطواف والسعي، وهو قول عند المالكية، ووجه عند الشافعية^(٤).

واستدلوا له: بأن السعي لما افتقر إلى تقدم الطواف عليه ليمتاز عما لغير الله تعالى، افتقر إلى الموالة بينه وبينه ليقع به الامتياز، ولا يحصل الميز إذا أخل بالموالة^(٥).

(١) بدائع الصنائع ١٤٨/٢ ، حاشية ابن عابدين ١٧٠/٢ ، الذخيرة ٢٥٣/٣ ، منح الجليل ٢٥٠/٢ ، الحاوي الكبير ١٥٧/٤ ، المجموع ٧٣/٨ ، ٧٤ ، المغني ٢٤٠/٥ ، الإنصاف ١٨/٤ .

(٢) الحاوي الكبير ١٥٧/٤ ، المجموع ٧٤/٨ .

(٣) المغني ٢٤٠/٥ .

(٤) التفريع لابن الجلاب ٣٣٨/١ ، الكافي لابن عبد البر (ص ٣٦٩) ، الحاوي الكبير ١٥٧/٤ ، المجموع ٧٤/٨ .

(٥) الحاوي الكبير ١٥٧/٤ ، المجموع ٧٨/٨ .

ويمكن مناقشته: بأن امتياز السعي عما لغير الله تعالى يحصل بالنية^(١).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الموالاة بين الطواف والسعي سنة؛ لقوة الأدلة؛ ولأن اشتراط الموالاة فيه حرج ومشقة.

المبحث السابع: الموالاة بين أشواط السعي.

اختلف الفقهاء في حكم الموالاة بين أشواط السعي، على قولين: القول الأول: أن الموالاة بين أشواط السعي سنة، وهو قول الحنفية، والمذهب عند الشافعية، ورواية عند الحنابلة^(٢)، قال عنها ابن قدامة: إنها الأصح^(٣).

واستدلوا له بما يلي:

١ - أن سودة بنت عبد الله بن عمر سعت، فقضت طوافها في ثلاثة أيام^(٤).

(١) الموالاة في الفقه الإسلامي (ص ٣٨٣).

(٢) فتح القدير ١٥٦/٢، ١٥٧، حاشية ابن عابدين ١٦٨/٢، الحاوي الكبير ١٦١/٤، المجموع ٧٨/٨، المغني ٢٤٨/٥، ٢٤٩، الإنصاف ٢١/٤.

(٣) المغني ٢٤٩/٥.

(٤) أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٣٧٤/١ [٨٣٣].

الموالة في أعمال الحج ... د. سامي بن فراج الحازمي

٢- أن السعي نسك لا يتعلق بالبيت، فلم تشترط له الموالة، قياساً على الرمي والحلاق^(١).

القول الثاني: أن الموالة بين أشواط السعي شرطاً لصحته، فإذا حصل فصل طویل لزم الاستئناف، بخلاف الفصل اليسير فيُعفى عنه، وهو قول المالكية، ووجه عند الشافعية، ورواية عند الحنابلة قال بها أكثرهم^(٢)، قال عنها المرداوي^(٣): « وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب »^(٤).

واستدلوا له: بالقياس على الموالة بين أشواط الطواف، فإنها شرط^(٥).

وقد نوقش: بأنه قياس مع الفارق، فلا يصح؛ لأن الطواف يتعلق

(١) المغني ٢٤٩/٥ ، الكافي لابن قدامة ٤٣٨/١ ، المبدع ٢٢٦/٣ .

(٢) الذخيرة ٢٥١/٣ ، منح الجليل ٢٥٠/٢ ، الحاوي الكبير ١٦١/٤ ، المجموع ٧٨/٨ ،

المغني ٢٤٩/٥ ، الكافي لابن قدامة ٤٣٨/١ ، المبدع ٢٢٦/٣ .

(٣) هو أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد بن محمد المرداوي السعدي، ثم الصالحي الحنبلي، الإمام المحقق، ولد سنة ٨١٧هـ. من كتبه: الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، والتحرير في أصول الفقه. توفي سنة ٨٨٥هـ.

(شذرات الذهب ٣٤٠/٧ ، الضوء اللامع للسخاوي ٢٢٥/٥ - ٢٢٧).

(٤) الإنصاف ٢٢/٤ .

(٥) الحاوي الكبير ١٦١/٤ ، المغني ٢٤٩/٥ ، المبدع ٢٢٦/٣ .

بالبيت، وهو صلاة تُشترط له الطهارة والستارة، فاشتُرط له الموالاة، بخلاف السعي^(١).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الموالاة بين أشواط السعي سنّة؛ وذلك لوجاهة ما استدلوا به، وضعف دليل القول الثاني بما حصل من مناقشة.

المطلب الأول: الموالاة بين الرمي بالحصى.

اختلف الفقهاء في حكم الموالاة بين رمي السبع حصيات، على قولين:

القول الأول: أنّ الموالاة بين رمي الحصيات سنّة، فلو فرق الرمي كثيراً لم يضر، وهو قول الحنفية، والمالكية، والصحيح عند الشافعية، وقول الحنابلة^(٢).

(١) المجموع ٧٨/٨، المغني ٢٤٩/٥.

(٢) بدائع الصنائع ١٣٩/٢، حاشية ابن عابدين ٥١٤/٢، مواهب الجليل ١٢٧/٣، التاج والإكليل ١٣٤/٣، المجموع ١٤١/٨، مغني المحتاج ٥٠٧/١، المغني ٢٤٩/٥، شرح منتهى الإرادات ٦٧/٢.

الموالة في أعمال الحج ... د. سامي بن فراج الحازمي

واستدلوا له: بأن الرمي نسك لا يتعلق بالبيت، فلم تشترط له
الموالة^(١).

القول الثاني: أن الموالة بين رمي الحصيات شرط لصحة الرمي،
فلو فرّق الرمي كثيراً، لزمه استثنائه، وهو وجه للشافعية^(٢).

ولم أجد لهم دليلاً على هذا الاشتراط، ولعلهم يستدلون بأن
النبي صلى الله عليه وسلم كان يوالي بين الرمي بالحصى، وقد أمر
بالاقتداء به فقال: «لِتَأْخُذُوا مَنَاسِكَكُمْ»^(٣).

ويمكن مناقشته: بأن موالة النبي صلى الله عليه وسلم بين الرمي
بالحصى ليس على سبيل الوجوب، ولكن على سبيل الاستحباب؛
لأن الرمي، ولو كان متفرقاً، يسمى رمياً.

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الموالة بين
رمي الحصيات سنة؛ لقوة دليلهم؛ ولأن اشتراط الموالة فيه مشقة؛
لكثرة الزحام عند الجمرات.

(١) المغني ٢٤٩/٥.

(٢) المجموع ١٤١/٨.

(٣) تقدم تخريجه (ص ٣١٥).

المطلب الثاني: الموالاة بين رمي الجمرات.

اختلف الفقهاء في حكم الموالاة بين رمي الجمرات الثلاث أيام التشريق، على قولين:

القول الأول: أنّ الموالاة بين رمي الجمرات سنة، فلو فصل بين رمي الجمرات بوقت طويل، زيادة على الدعاء، لم يضر، وهو قول الحنفية، والمالكية، والصحيح عند الشافعية، وقول الحنابلة^(١).

واستدلوا له: بأنّ الرمي نسك لا يتعلق بالبيت، فلم تشترط له الموالاة^(٢).

القول الثاني: أنّ الموالاة بين رمي الجمرات شرط لصحة الرمي، فلو فصل بين رمي الجمرات بغير الدعاء، وكان الفصل طويلاً، لزمه استئناف الرمي، بخلاف الفصل اليسير، فيُعفى عنه، وهو وجه للشافعية^(٣).

ولم أجد لهم دليلاً على هذا الاشتراط، ولعلهم يستدلون بأنّ

(١) بدائع الصنائع ١٣٩/٢، حاشية ابن عابدين ٥١٤/٢، مواهب الجليل ١٢٧/٣، التاج والإكليل ١٣٤/٣، المجموع ١٤١/٨، مغني المحتاج ٥٠٧/١، المغني ٢٤٩/٥، شرح منتهى الإرادات ٦٧/٢.

(٢) المغني ٢٤٩/٥.

(٣) المجموع ١٤١/٨.

النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يفصل بين رمي الجمرات الثلاث إلا بالدعاء، كما جاء في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: (أنَّهُ كَانَ يَرْمِي الْجَمْرَةَ الدُّنْيَا بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ، يُكَبِّرُ عَلَى إِثْرِ كُلِّ حَصَاةٍ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ حَتَّى يَسْهَلَ^(١)، فَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَزْفَعُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَرْمِي الْوُسْطَى، ثُمَّ يَأْخُذُ ذَاتَ الشِّمَالِ فَيَسْهَلُ وَيَقُومُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ، فَيَقُومُ طَوِيلًا وَيَدْعُو وَيَزْفَعُ يَدَيْهِ وَيَقُومُ طَوِيلًا، ثُمَّ يَرْمِي جَمْرَةَ ذَاتِ الْعُقْبَةِ مِنْ بَطْنِ الْوَادِي وَلَا يَقِفُ عِنْدَهَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ فَيَقُولُ هَكَذَا رَأَيْتَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ^(٢)).

ويمكن مناقشته: بأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطيل الدعاء بين رمي الجمرات، وهذا الدعاء سنة، مما يشعر أنه لو طال الفصل بغير الدعاء كان الرمي صحيحاً^(٣).

الترجيح:

الراجح - والله أعلم - هو القول الأول القائل بأن الموالة بين رمي

(١) يسهل: من أسهل، إذا انحدر إلى الأرض السهلة المنخفضة عما فوقها، وهو ضد الحزن، أراد: أنه صار إلى بطن الوادي. (تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم للحميدي (ص ١٩٧)، النهاية في غريب الحديث ٤٢٨/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب إذا رمى الجمرتين يقوم ويسهل مستقبلاً القبلة. (صحيح البخاري ٦٢٣/٢ [١٦٦٤]).

(٣) الموالة في الفقه الإسلامي (ص ٣٩٦).

الجمرات سنّة؛ وذلك لوجهة ما استدلووا به؛ ولأنّ اشتراط الموالاة فيه مشقة، خاصةً مع كثرة الزحام.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّه من خلال عملي في هذا البحث المعنون ب (الموالاة في أفعال الحج، دراسة فقهية مقارنة)، توصلت إلى عدة نتائج، أرى تسجيل أهمها كخاتمة لهذا العمل، وهي كالتالي:

- ١- أهمية الموالاة، وأنها أصل في الأحكام الشرعية.
- ٢- الموالاة تطلق على معنيين، هما المقاربة، والمتابعة.
- ٣- المرجع في ضبط الموالاة، والمتخلل القاطع لها، هو العرف.
- ٤- الموالاة بين الإحرام والتلبية سنّة، فيجوز الفصل بينهما بوقت طويل.
- ٥- لا يجب على المتمتع الذي لم يجد الهدي التابع في صيام الثلاثة الأيام التي في الحج، والسبعة التي عند رجوعه، بل يجوز له تفريقها.

٦- لا يلزم المتمتع الذي لم يجد الهدي، التفريق في الصيام بين الثلاثة والسبعة، إذا صام العشرة كلها عند رجوعه.

٧- الموالة بين أشواط الطواف شرطاً لصحته، فإذا فصل بين أشواط الطواف بوقت طويل لزمه الاستئناف، بخلاف الفصل اليسير فيعفى عنه.

٨- إذا أقيمت الصلاة المكتوبة أثناء الطواف، فإنه يصلي مع الجماعة، ثم يبنى على طوافه.

٩- يجوز للطائف - إذا حضرت جنازة - أن يصلي عليها، ثم يبنى على طوافه.

١٠- إذا طرأ عذر أثناء الطواف، جاز قطعه، فإذا زال العذر، ولو بعد وقت طويل، فإنه يبنى على طوافه.

١١- الموالة بين الطواف والركعتين سنة.

١٢- الموالة بين الطواف والسعي سنة، فلا يضر الفصل بزمان طويل.

١٣- الموالة بين أشواط السعي سنة.

١٤- الموالة بين رمي الحصيات سنة، فلو فرق الرمي كثيراً لم يضر.

١٥- الموالة بين رمي الجمرات سنة، فلو فصل بين رمي

الجمرات الثلاث بوقت طويل، زيادة على الدعاء،
لم يضر.

وفي الختام، فإني أحمد الله تعالى على ما منَّ به من إتمام
هذا البحث، وأسأله سبحانه أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم،
وأن يتجاوز عما فيه من خلل أو قصور.
وصلّى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.